

سوريا : يدوأنّ قيادة «هيئة تحرير الشام/ النصره» قد حسمت أمرها بالعمل لجهة تنفيذ اتصاف المنطقة المنزوعة السلاح، وإعادة الانتشار في ادلب. وتفيد المعلومات بأنّ الجولاني قد اوعز باتخاذ جملة خطوات «احترازيّة» قبل الإعلان عت القرار النهائي. والبدء بتنفيذه. يأتي ذلك في ظل الانكاسات «السلبية» المتوقّعة على التنظيم المتطرف مت جرّاء الخطوة التي حرص الجولاني على استصدار «فتوى شرعيّة» نيّتها لكنّه فشك في جعلها «فتوى اإلجماع»

«النصرة» نحو إعادة الانتشار في ادلب «تحت سقف الشرع»

صهيب عنجرني

حسم أبو محمد الجولاني أمره، وقَرَن «مماشاة» أنقرة في شأن المنطقة المنزوعة السلاح في ادلب. ورغم المخاطر التي قد تترتّب على هذا القرار، فإنّ زعيم «جبهة النصره» وجد نفسه مضطراً إلى اختيار «اهون الشزّين»، بعدما لمس جدّيّة غير مسبوقة في التحذيرات التركيّة المتتالية التي تتلّفها، وفق ما أدّته مصادر معارضة لد«الأخبار». بدوره، يوضح مصدر «جهادي» أنّ الجولاني كان قد «اتخذ قراره الشخصي بالفعل منذ أيّام عدّة، لكنّه ظلّ حريصاً على الحصول على موافقة المجلس الشرعي قبل تحويل هذا الأمر إلى قرار رسمي». ووفقاً للمصدر عينه، فقد ظلّ «الانقسام سيّد الموقف داخل المجلس الشرعي العام حتى اللحظة الأخيرة». ورغم حصول الجولاني على «الفتوى» المطلوبة، فإنّها لم تنل «مباركة كل أعضاء المجلس»، مع ما يعنيه هذا من فتح الباب أمام انقسامات متوقّعة في صفوف «هيئة تحرير الشام». وعلمت «الأخبار» أنّ العراقي أبو ماريّا القحطاني (ميسرة الجبوري) قائد «التحرير (الشرعي» الراغب في الحفاظ على «حيال الود» مع أنقرة، فصاع «فتوى» تستند إلى

العراق

انتخابات «كردستان» تنطلق اليوم: لا جديد تحت شمس الإقليم

يشهد إقليم كردستان، اليوم، انطلاق الدورة الانتخابية الخامسة في تاريخه، والتي سيُفاد أنّجلت بسبب الخلافات السياسية والحرب على تنظيم «داعش». وسط توقّعات ببقاء المشهد البرلماني على حاله، وتعرّز نفوذ ك برزاني على مستويي الإقليم والدولة الاتحادية

بغداد - سيمد المحمود

انتخابات نيابية جديدة يشهدها العراق، بعد أشهر على إجراء الانتخابات التشريعية الاتحادية في ايار/ مايو الماضي، تحطّ «الديموقراطية»، هذه المرة، رجالها

«فقه الضرورة» وإلى «اهميّة فقه السياسة الشرعية للمجاهدين» لا سيّما في ظل «اضطراب الحركات الجهادية في الغالب إلى التعامل مع أقوام متنوعة ودول شتى». ودافع القحطاني عن «فتواه» اعتماداً على فتاوى أمير تنظيم القاعدة في الهند، سابقاً، أحمد فاروق (قتل بغارة امريكيّة في باكستان عام 2015)، في المقابل، رأى التيار الراض للخطوة أنّ «المسوغات شرعيّة لإصدار فتوى كهذه، وليست هناك آراء مرجعيّات شرعيّة بارزة يمكن القياس عليها في هذه الحالة». الألاف أنّ المعلومات تحدّثت عن «عدم اقتناع الشيخ عبد الرحيم عطون بهذه الفتوى»، على الرغم من التأخير الكبير للمكوث على قرارات الجولاني، ووفقاً للمصادر، فإنّ «عطون لم يبالغ في معارضة الفتوى، لكنّه أدّ أنه غير مُقتنع بها، ولن يتبنّاها أو يبرّج لها». وإذا ما صحّ تنبّئ عطون هذا الموقف، فإنّ هذا يؤثّر على تبلور ثلاثة تيارات «شرعيّة» داخل «الهيئة»، لا تباين اثنين فحسب. ومع الأخذ في عين الاعتبار أنّ عطون كان قد ذهب بعيداً في انتقاد زعيم تنظيم «القاعدة» أيمن الظواهري عقب خروج الخلافات بين الأخير والجولاني إلى العلن، يغدو من المتعذّر تصنيف عطون



يصبه التكهّن بانكاسات خطوة «المبنة، حال الإقدام على تنفيذها (ف ب)

اصدر الجولاني جملة اوامر الى القادة الموثوقين تهدف الى احتواء اي محاولة انتحاف

»

احتواء اي محاولة انتشاق جماعية قد تحدث عقب الإعلان الرسمي عن موقف الهيئة». ولم يقتصر الانقسام في الرأي على «الجانب الشرعي» فحسب، بل تعدّاه إلى مختلف الجوانب، بما فيها ما يتعلّق بطريقة الاعتراف إلى العكس من الانتخابات مع الإتراك». وتتنبر المعلومات التي رشحت من كواليس «النصرة» إلى أنّ «الجولاني اصدر جملة أوامر إلى القادة العسكريين الموثوقين تهدف إلى



والاكتفاء بتنفيذ «إعادة الانتشار». ويصعب التكهّن بانعكاسات خطوة حاضراً ويشكل مركز ثقل لا يُستهان به. وحاول الجولاني والقحطاني التأثير على بعض «الرموز القاعدية» الموجود في الساحة السوريّة، بغية تلمين موقف «التحيار القاعدي في الهيئة»، لكنّ جهودهما لم تحطّ باكثر من وعود قطعها البعض المقابل، رأى التحيار الراض للخطوة أنّ «المسوغات شرعيّة لإصدار فتوى كهذه، وليست هناك آراء مرجعيّات شرعيّة بارزة يمكن القياس عليها في هذه الحالة». الألاف أنّ المعلومات تحدّثت عن «عدم اقتناع الشيخ عبد الشامي الذي حذّر أمس عبر «قناته الرسميّة» على تطبيق «تيلغرام» من أنّ «شرعيّة اتفاق سوتنشي عبر خطوات عملية، حتى لو كانت من قبيل المناورة والخداع، سيكون لها عواقب سياسية وميدانية وخيمة». وقال، وبالتوازي مع استصدار هذا يؤثّر على تبلور ثلاثة تيارات «شرعيّة» داخل «الهيئة»، لا تباين اثنين فحسب. بل تعدّاه إلى مختلف الجوانب، بما فيها ما يتعلّق بطريقة الاعتراف إلى العكس من الانتخابات مع الإتراك». وتتنبر المعلومات التي رشحت من كواليس «النصرة» إلى أنّ «الجولاني اصدر جملة أوامر إلى القادة العسكريين الموثوقين تهدف إلى

لا يهكت لمت يتنبّع حراك زعيم «تيار الحكمة»، عمار الحكيم، منذ صدور نتائج الانتخابات النيابية في ايار/ مايو 2018. إلا ان يستشعر ان الرجل يحاول «التلاعب» بشريكه في تحالف «الإصلاح» مقتدته الصدر، واتخاذة طهيّة لبناء «مجد سياسي» لا يراكه مستحصياً. محاولات تتبّذت في خلفيتها رؤية الحكيم للمرحلة المقبلة في العراق، والتي يره ان الكلمة فيها ستكون لـ«التيارات المدنية»، التي ـ لا على سبيل المصادفة الخليج ودعّمها المالي والاعلامي

نور ايوب

لم يكن مفاجئ لكثيرين إعلان عمار الحكيم، في تموز/ يوليو 2017، انشقاقه عن «المجلس الأعلى الإسلامي»، وتأسيس «تيار الحكمة». الزعيم الشاب، ذو الـ47 عاماً، أراد البحث عن هوية ضائعة في التنظيم الأيّ، من موقعه كوريث سياسي لآل الحكيم، سعى إلى تأسيس تنظيم «معاصر»، وفق ما يقول المقربون منه، يمزج بين رؤية والده عبد العزيز (الذي ورت عن أخيه محمد باقر زعامة «المجلس الأعلى») من جهة، ورؤيته الشخصية المتحمورة حول «منح الشباب فرصة في الطرح والتنفيذ». لم يستسغ قادة الصف الأول في «المجلس» طروحات الزعيم الشاب، خصوصاً أنّ الأخير عمد إلى إقصاء بعض «القادة التاريخيين» لمجزد معارضتهم إياه. على دفتين، سافر مُمثّلو الجناحين المتخاصفين إلى طهران، التقى كلّ من الفريقين المسؤولين هناك، حيث استمعهم فريق الحكيم تمسّكه بخيار الانفصال، فيما راوح طرح الآخرين بين توحيد الجناحين وفصل الحكيم. أيام قليلة وعاد الودان على أمل فتح صفحة جديدة، لكن الحكيم فخر قبلتههُ مُعلناً «تيار الحكمة»، انتقل إلى التيار الجديد القادة الشباب، أما اتباعي محمد باقر فظلّوا في «المجلس». يقول البعض من معارضي عمار إن «المجلس» خابت على مبادئ إرساها محمد باقر ومن خلفه عبد العزيز، أما «الحكمة» فـ«يستعّدّ ادّعاء الانتصاء إلى مبادئ الحكيمين من اسمه وزعيمه». إلا ان الشعارات المرفوعة، وطرق تصفيها، على النقيض من رؤية شهيد الحراب وعزّيز العراق.»

من وجهة نظر الحكيم، الذي عمد أثناء تولّيه زعامة «المجلس» إلى تعزيز علاقاته محلياً وإقليمياً ودولياً (علماً بأنه ورت فتوات اتصال مع الأميركيين عن أياه)، فإن المرحلة المقبلة هي «مرحلة انتقالية»، من «تيارات الإسلام السياسي، إلى تيارات مدنية وعابرة للطائفية وشبابية»، وفق ما يقول مقربون من الرجل، مشيرين إلى أنّ واشنطن وطهران، كلتاهما، في طور إعداد رؤى لتلك المرحلة، و«على القوى المحلية الاستعداد لذلك. من هنا، بدا للحكيم أنّ تحيّزاً ما يلوح في الأفق، وأن عليه أن يكون حاضراً. لا في شكل القالب الذي سيظهر فيه فقط، بل أيضاً في الديناميات المطلوبة بعد المخاض العسير الذي عاشه العراق إبان الحرب عن «داعش».

وأخّر عام 2016، طرح الحكيم مشروع «التسوية الوطنية» (الذي رفضه بعض قادة «المجلس»). متأثراً بالتجربة اللبنانية، بحسب ما يروي المقربون منه، أراد الرجل أن يحوّل اتفاق صلح شبّيه بد«اتفاق الطائف» على أن يكون جاهزاً وملاماً للانتصار على «داعش». بمعنى آخر، أراد الحكيم البحث عن «مجد سياسي» محالاً لتأسيس مرحلة جديدة من «عراق ما بعد صدام». استقبل الرجل كتيرين، ووزر آخرين، وسافر مرات عدة. كان الجواب المعلن ترحيباً وبعماً، متوغداً ب«حالة العوائل الحاكمة في الإقليم، وفي مقدمها عائلتا طالباني وبرزاني، إلى العدالة» حال فوز حركة الكردية «أما في السليمانية فقد حاول «الاتحاد» إعطاء صورة موحّدة عنه، عبر جمع قادة أجنحته ممثلين في كوسرت رسول، حاكم قادي، لاهور جنكي طالباني، وقوباد طالباني. وبيومزارة احتفالات الحزبين الحاكمين، أقامت «حركة التغيير» مهرجاناً في

فضية

عمار الحكيم... الراقص على حافة الهاوية!

لكن فجأة، حلّ الصدر ضيفاً في بيروت، حيث التقى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، الذي نصحه بضرورة التحالف مع كتلة «الحشد الشعبي» (هادي العامري)، وأن يكون القرار النهائي عراقياً من دون أي تدخل اجنبي. وأعقب ذلك لقاء في بغداد بين الصدر وسليمانى ناقش فيه الطرفان ضرورة «التوافق» لمنع اي اختراق خارجي.

هنا، استشعر الحكيم أن الصدر في طور إعادة صياغة رؤيته للمشهد، فأعاد تفعيل الضغوط في اتجاه تكريس مبدأ الحكومة والمعارضة من جهة، وإقصاء «حزب الدعوة» من رئاسة الحكومة من جهة أخرى. ضغوط آزاد من خلالها الحكيم منع نتيجّة «لا انكسار لأحد»، التي تبنت طهران الاشتغال عليها، خصوصاً وأن اقتناعه قائم على ضرورة كسر الملكي والعامري عبر تمكين تحالف الصدر «العمادي». علاوي من تسمية رئيس الوزراء. خلال اجتماع فندق بابل لقيادات تحالف «الإصلاح» الأحد الماضي، حرص الحكيم على يتولى أحمد الصدر (نجل شفيق مقتدى) قراءة البيان الختامي، محاولاً بذلك الإيحاء بان زعيم «التيار الصدري» لا يزال متمسكاً بتحالف «الإصلاح». والتشويش على المساعي الجارية للتوصل إلى تفاهات بين الصدر والعامري.

محاولات الحكيم تظهري نفسه الأقرب إلى الصدر، والدفع في اتجاه مواجهة بين الأخير وخصومه، توازيتها محاولات للإيحاء للأطراف الأخرى بان زعيم «تيار الحكمة» على «مسافة واحدة من الجميع»، وأنّ رؤيته «وطنية خالصة أساسها التوافق والشراكة»، هذا ما تجلّى في اللقاء الأخير الذي جمع الحكيم والمالكي مطلع الأسبوع الجاري. لكنّ مقربين من الصدر والمالكي وحلفائهما يشكّون في نيات الزعيم الشاب. مصدر مطلع على حراك الحكيم لا يتردّد في القول إن الرجل «يمثل رأس حربة المشروع الخليجي» إذ اقرب هذا الأخير من زاوية «البعث الشيعي» مستردكاً بأنه «حتى الآن استطاع إخفاء أي دليل من شأنه إدانته». ومع ذلك، فإن قراءة ما يجري وتسييقه يتبصان أن الحكيم يرقص على الحبال في لعبة «ستكشفيها الأيام» بحسب ما يقول المصدر نفسه.

تمويل خليجي «الحكمة»؟

مع انشقاق الحكيم عن «المجلس الأعلى»، طُرحت تساؤلات حول مصادر تمويل «تيار الحكمة»، خصوصاً أنّ طهران رفعت تمويل التنظيم الوليد، مع ذلك، حاول الحكيم، وفقاً للمعلومات «الأخبار»، إقناع الصدر بالبقاء على النجف، على أن يتولّى هو مسؤولية التواصل مع الأرفقاء. اقتنع الصدر بائذٍ الأمر بد«تضييعة» الحكيم، الذي أراد أن يكون عزاب ميانس». مُبيّحة أنه في ظلّ حاجة كوادر التنظيم إلى تأهيل وتدريب، وجد الحكيم في الرياض وأبو ظبي مكاناً ملائماً لذلك. ووفقاً للمعلومات، فإن دورات عدة شهدتها العاصمتان لهذا الغرض، بعدما «خفّضت طهران حجم استقبال منتسبي الحكمة حتى إشعار آخر». يضاف إلى ما تقدم أنّ التنظيم تسلّم من الدولتين الخليجيتين 10 ملايين دولار على شكل هبات ومنح تدريبية لجهازه الاعلامي، وهو ما اعقبته «حملة تطهير في أجهزة الحكمة الاعلامية، بحيث تحوّلت خالصة الانتماء للحكيم». والجدير ذكره، هنا، أنّ إعلان الحكيم انشقاقه عن «المجلس» ترزامن مع ارتفاع وتيرة الخطاب الخليجي المتوّد إلى ما يسمى «القوى العربية»، في تطوّر يرى البعض أنّ الحكيم اجاد تلقفه والتمهاى معه، محاذراً في الوقت نفسه إشعال أي اشتباك مع طهران حفاظاً على خطّ رجعة مستحل مهنا.

أما الإطار الثاني، فهو منبج متّبع لدى ساسة البلاد عموماً، قوامه تقارب قادة العرافين الأول من رجال الإعلام والتلوّين. من شأن ذلك تسهيل مناقصات لهؤلاء مقابل «توقيعهم» بحصة من الأرباح للتنظيم. عادة ما تتولّى الهيئات الاقتصادية في التنظيمات السياسية تلك المهمة، بإشراف مباشر ومتابعة من «الزعيم»، وفي حالة الحكيم تحديداً، يشهد له الكثيرون بقدرة على جذب المستثمرين، ومدّ ضايق تباره بأموال تريبو على ملايين الدولارات سنوياً. في ما ينصل بالاطار الثالث فهو مكثّل للثاني؛ إذ إنه قائم على الصفقات الموسومة بد«الشيوية»، وتحديداً في محافظة البصرة التي يملك فيها تيار الحكيم نفوذاً واسعاً. بحسب مسؤولين في المحافظة تحدثوا إلى «الأخبار»، فإن «الحكمة» تتلقى نسبة من أرباح مرقا البصرة، ومطارها، والمنافذ الحدودية البرية مع طهران.



ورت عمار الحكيم عن ابيه فتوات اتصا لهم الميركيين

وداعياً إياه إلى زيارة العاصمة بغداد، وهذا ما كان. فُشل الحكيم، إذاً، في طيخ تسوية على مفاسه، لكنه ظلّ يراهن على إمكانية إيجاد خطة بديلة. خلال الشهرين الماضيين والشهر الحالي، كثرت زيارات قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، والمبعوث الأميركي إلى العراق بريت ماغفورك، إلى بغداد. حاول الحكيم، في خضمّ ذلك الحراك، الدفع في اتجاه تكريس وجود حكومة ومعارضة، على رغم تمسك قوى كثيرة بد«التوافق»،